الصحيح قال ومن اهل الحديث من لا يفرد نوع الحسن ويجعله مندرجا في انواع الصحيح
لاندراجه في انواع ما يحتج به انتهى وعن السخاوي انه لا تفاوت بين الصحيح
والحسن الا باشتراط تمام الضبط في الصحيح وخفته في الحسن لا لشيء خارج يصير
به حسنا لغيره وهو اي الحسن لشيء خارج هو الذي يكون حسنه بسبب الاعتضاد
نحو حديث المستور اي مجهول الحال اذا تعددت طرقه وخرج باشتراط باقي
الاوصاف الضعيف وهذا القسم من الحسن يعني الحسن لذاته مشارك للصحيح
في الاحتجاج به وان كان دونه ومشابه له في انقسامه الى مراتب بعضها فوق البعض
فان ما بين الصحيح والضعيف مرتبة نوعية متشعبة الى افراد كثيرة وبكثرة
طرقه يصحح اي ينسب الى الصحة ويحكم عليها بها وانما يحكم له اي عليه بالصحة عند
تعدد الطرق ويعتبر الكثرة والجمعية في الطرق المنحطة اما عند التساوي و
الرجحان فيجيئه من وجه اخر يكفي واما ما نقل عن المصنف انه يشترط في التابع ان يكون
اقوى او مساويا حتى لو كان الحسن لذاته يروى من وجه اخر حسن لغيره لم يحكم له
بصحة فلعله اراد بالتابع التابع الفرد حتى يكون حسن الحسن لغيره بالاول الذي هو
الحسن لذاته لا بوجه ثالث لان للصورة المجموعة قوة تجبر ما قصر اي تعوض
وتصلح القدر الذي قصر بضم الصاد به ضبط راوي الحسن عن راوي الصحيح
وفي حصول الترجيح بكثرة العدد خلاف لائمتنا الحنفية فان المدار عندهم على
قوة العلة لا على كثرتها كذا في اتقان النظر ومن ثمة تطلق الصحة على الاسناد
الصواب على المروي بالاسناد الذي يكون حسنا لذاته لو تفرد وقوله اذا تعدد ظرف
لقوله يطلق وهذا الذي تقدم ذكره من ان المحكوم عليه بالصحة هو مروي تام الضبط
والمحكوم عليه بالحسن هو مروي خفيف الضبط حيث ينفرد الوصف اي وصف الصحة
والحسن من غير تفصيل وان لم ينفرد ففيه من التفصيل ما اشار اليه بقوله فان جمعا
اي الصحيح والحسن في وصف حديث واحد كقول الترمذي وغيره كالبخاري في غير صحيحه
على ما نقله السخاوي حديث حسن صحيح فللتردد الحاصل من المجتهد المراد به ما هو
اعم من المجتهد المطلق وغيره من ائمة الحديث ممن يبحث عن احوال الاسانيد
كالترمذي واضرابه ومنشأ تردد المجتهدين تردد النقاد العارفين بالجرح والتعديل

فلا

فلا منافاة بين هذا وبين ما سياتي في محل الجواب من نسبة التردد الى ائمة الحديث
في حق الناقل هل اجتمعت فيه شروط الصحة او قصر عنها وهذا التوجيه حيث يحصل
منه اي من ذلك الناقل التفرد بتلك الرواية وعدم مشاركة الغير معه فيها وعرف
بهذا جواب من استشكل الجمع بين الوصفين فقال الحسن قاصر عن الصحيح ففي الجمع
بين الوصفين اثبات لذلك القصور ونفيه ومبنى هذا الاشكال على الحكم بالتباين
بين الحسن والصحيح واما على القول باعمية الصحيح فلا اشكال ومحصل الجواب
ان تردد ائمة الحديث في حال ناقله بانه كان تام الضبط او ناقصه وهذا التردد
انما حصل لهم من اختلاف نقاد احوال الرجال في حاله فجزم طائفة منهم بانه كان
تام الضبط وجزم اخرون بانه كان ناقصه فباختلاف النقاد حصل للنقاد تردد
اقتضى للمجتهد بعد البحث الشديد ان لا يصفه باحد الوصفين لعدم الترجح
عنده فيقال فيه حسن باعتبار وصفه اي فمقتضى الادب والتحاشي عن الكذب ان
لا يجزم فيه بحكم بل يقال ان هذا المتن او السند حسن ان كان راويه متصفا باوصافه
الثابتة عند قوم او صحيح باعتبار وصفه عند قوم وليس هذا من تقليد المجتهد
بل هو من باب التوقف عن الحكم وتردده فيه عند تعارض الادلة فقوله حسن
صحيح وغاية ما فيه انه حذف منه حرف التردد وهي كلمة او واعلم ان حذف
الحرف العاطفة مع ذكر المعطوف مختص بالواو واو من بين الحروف العاطفة كذا
افاده في التسهيل اما حذف الواو فهو قياس في الاخبار المتعددة واما
حذف او فهو كثير في الكلام الفصيح ايضا ومنه ما رواه مسلم من قوله عليه الصلاة
والسلام تصدق رجل من ديناره من درهمه من صاع بره من صاع تمره ومنه
قوله صلى الله عليه وسلم اللهم اني اتخذ عندك عهدا فاي مسلم اذيته شتمته لعنته
جلدته الحديث ومنه ما رواه البخاري في باب الصلاة في القميص من قول عمر رضي الله عنه
صلى رجل في ازار ورداء في ازار وقميص في ازار وقباء الى اخره لان حقه ان يقول حسن
او صحيح وهذا كما حذف حرف العطف اي الواو من الذي بعد مضارع مجهول من عدة
اي من الذي يورد متعددا كالخبر المتعدد نحو زيد قائم كاتب عاقل والمفعول المتعدد
نحو اكلت خبزا لحما سمنا وفي نسخة من الذي بعده اي من القسم الثاني الذي يجيء بعد

ومحصل

قف حذف الواو

Copyright King Saud University